

المجتمع المدني في غرب آسيا

النشرة الإلكترونية

مقدمة

تعاني كلمة "أزمة" من استخدام مُفَرِّط في العلوم الاجتماعية بعامّة، وفي السياسة منها على وجه الخصوص. وثمة جُمْلٌ تحمل الكثير من المغالاة السطحية، نحو: "النهوض بالديمقراطية يواجه الأزمة"؛ "من المستحيل أن يشكل المجتمع المدني قوّة في عمليات التحوّل الديمقراطي"... ومع ذلك، لا يمكن تجاهل وجود تحديات جدّية في الطريق نحو التحوّل الديمقراطي يحمل بعضها طابعاً مفهوماً، ويحمل بعضها الآخر طابعاً عملياً. وعلى الرغم من تمتّع فكرة الديمقراطية -كمعادلة للحكم عامّة- بجاهزية واسعة لا يمكن إنكارها، ثمة من الأسباب ما يدعو إلى الاحتراس والحذر في ما يتعلّق بالنهوض بالديمقراطية -وهو أمر تؤكّده الكثير من المؤلّفات الصادرة حديثاً.¹

يلقي العدد الحاليّ الضوء على التحديات التي يواجهها مفهوم "المجتمع المدني". ومن بين المفاهيم الخلافية الكثيرة التي تشملها "صناعة الدمقرطة"، يُحتَمَلُ أنّ هذا المفهوم هو الأكثر عرضة للظعن، وتتطرق بعض المساهمات في هذه النشرة إلى هذه المسألة. تُعرض بعض المقالات محدوديات ومعوّقات التحليل الأكاديمي التقليدي، ذاك الذي يرتكز -في المعتاد- على منظومة "رأس المال" الطيكوافيلية.² وعلى الرغم من النشاط المكثف للمجتمع المدني في العالم العربي، يبدو أنّ الأمر لا يتلاءم مع تصوّرات ومتطلّبات عمليات التحوّل الديمقراطي. أحد الكتاب البارزين في هذا المجال (فرانتشيسكو كافاتورتا)، بعد دراسته للمجتمع المدني في السياق الاستبدادي، يخلص إلى أنّ الحاجة لا تستوجب استخدام تعريف حيادي وغير معياري لهذا المفهوم فحسب، بل كذلك للبدء في الاعتراف بأنّ نشاط المجتمع المدني، وبإدخاله للمنظومة الاستبدادية، يعزّز في كثير من الأحيان أنماط الحكم الاستبدادي. وعلى ضوء ذلك، يخلص الكاتب إلى نتيجة أيكونوكلاستيكية (مهاجمة للمعتقدات أو المؤسسات السائدة) مُفادها أنّ على المنظّمات غير الحكومية الغربية التخفيف من حدّة خطابها حول التحوّل الديمقراطي، وتقليص عملها (أو حتّى إيقافه) على التحوّل الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنّ توصياته قد تكون موضع خلاف، فقد يذهب البعض إلى القول إنها جديرة بالانتباه.

الأفكار الواقعية (sobering) التي يعبر عنها كافاتورتا تجد دعماً في نتائج دراسة ماريليس غلاسيوس حول الكتابات المعارضة المبكرة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. تصل هذه الدراسة كذلك إلى الاستنتاج الأوّلي بأنّ على الأطراف الدولية -بما في ذلك برامج مساعدة المجتمع المدني- أن تتبنّى دوراً أكثر حيادية في "استنهاض الديمقراطية". وبحسب الدراسة المذكورة، لا ينبغي التوجّه لبناء المجتمع المدني من منظور أداتي، بل إنّ المجتمع المدني يحمل قيمة لذاته، بصرف النظر عمّا سيُفرض عليه، أو الموضوع الذي سيُفرض عليه.

من قراءة العدد الحاليّ، يتبيّن كذلك أنّ الكثير من الجدل ما زال يدور حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي على المستويين المجرد والعملي. ورغم ذلك، ما يستحقّ الملاحظة أكثر من سواه هو التباين -أو الهوة- بين نتائج الأبحاث الأكاديمية، و"واقع" الجهات الفاعلة ميدانياً. وتبقى إحدى مهمّات برنامج المعرفة الشاقّة جسّر هذه الفجوة.

بول آرنتس هو مُحاضر في العلوم السياسية في جامعة أمستردام.

هذه هي النشرة الإلكترونية الفصلية لبرنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، الذي يشكل مبادرةً مشتركةً لمنظمة "هيفوس" وجامعة أمستردام. يبتغي برنامج المعرفة إنتاج ودمج المعارف حول أدوار جهات المجتمع المدني الفاعلة، وفرصها المتوافرة في مسارات التحوّل الديمقراطي ضمن المناخات التي تفرض تحديات سياسية مختلفة. يدمج البرنامج بين المعرفة الأكاديمية والمعرفة الميدانية من حول العالم، ابتغاءً تطوير تبصّرات وإستراتيجيات تتعلّق بكيفية يمكن لأطراف المجتمع المدني الفاعلة في سوريا وإيران المساهمة في تطوير مسارات تحوّل ديمقراطيّ مختلفة، وفي المقابل، كيف يمكن للجهات الدولية الفاعلة دعم مثل هذا الجهد.

فهرست

1. مقدّمة
2. فكّ الارتباط بين المجتمع المدني وعمليات التحوّل الديمقراطيّ
3. سوريا: سياسات اللا-تسييس
5. إيران: الحركة الخضراء
7. إصدار: كتابات ناشطين سياسيين ومدنيّين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني والديمقراطية
8. إصدار: سقوط السداجة
9. إصدار: المجتمع المدني في المغرب
10. في دائرة الضوء: IKV Pax Christi
11. قراءة في كتاب: مشروع CIVICUS
12. بيانات النشر

1 Peter Burnell and Richard Youngs (eds.), *New Challenges to Democratization*, Routledge 2010; Zoltan Barany and Robert G. Moser (eds.), *Is Democracy Exportable?*, Cambridge University Press 2009.

2 نسبة إلى المفكّر والمؤرّخ الفرنسيّ ألكسيس دس طيكوافيل (1805-1859) -وهو من دعاة الديمقراطية والحريّة وصاحب نظرية شهيرة في الفكر السياسيّ.

فك الارتباط بين المجتمع المدني وعملية التحوّل الديمقراطي

أترانا نشهد نهاية «براداييم³ الرأسمال الاجتماعي» المسلّم به، والذي يصوّر المجتمع المدني (من حيث التعريف) عنصرًا إيجابيًا وحافزًا للديمقراطية؟ يُعتبر الدكتور فرانسيسكو كافاتورتا Cavatorta واحداً من العلماء الذين أبدوا اهتمامًا متزايدًا في العلاقة السببية المفترضة بين نمو المجتمع المدني وعمليات التحوّل الديمقراطي. وفي حلقة دراسية بعنوان «المجتمع المدني في ظلّ الحكم الاستبدادي»، تطرّق كافاتورتا إلى دراساته في ديناميكيات المجتمع المدني في العالم العربيّ بإسهاب. في البداية، شكّ كافاتورتا في الدور الإيجابيّ المزعوم الذي يقوم به المجتمع المدني في عمليات التحوّل الديمقراطيّ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقول كافاتورتا إنّه بينما ثمة القليل من الشكّ في الأهميّة التي تحملها مؤسّسات المجتمع المدني في السياسات العربيّة، لا نراها تُترجم على نحوٍ طبيعيّ إلى تحوّل ديمقراطيّ.

وبحسب كافاتورتا، إنّ المجتمع المدنيّ في العالم العربيّ هو نتاج نشاط من القاعدة نحو الأعلى بقدر ما هو إستراتيجية من الأعلى إلى الأسفل يطوّرها النظام القائم في صراعه من أجل البقاء. كذلك يعتقد أنّ على المنظّمات (وبغية ضمان بقائها على قيد الحياة) أن تعتمد على المنافع الناتجة عن الاتّصالات الشخصية، وعن علاقات الرعاية والوصاية patronage التي يخضع لها طاقم موظفيها. وفي الغالب يستخدم ممثلو المجتمع المدنيّ وسائل غير ديمقراطية في القيام بذلك، وهو ما يؤدي إلى تقوية الحكم المستبد. في هذا الخصوص، يبلور السياق -على نحو فائق- سلوك منظّمات المجتمع المدنيّ، فبعدًا عن النظر إلى القضايا المحدّدة التي تكافح المؤسّسة من أجلها، يحمل النظر إلى السياق القانونيّ والسياسيّ الذي تعمل فيه المنظّمة أهميّة أكبر. علاوة على ذلك، عند دراسة المجتمع المدنيّ في السياق الاستبداديّ، تبرز أهميّة استخدام تعريف حياديّ غير معياريّ للمجتمع المدنيّ.

يطعن كافاتورتا، إلى حدّ ما، في القسمة المعيارية بين إسلاميين وعلمانيين. ورغم اتّفاقه مع حقيقة أهميّة الانقسامات الأيديولوجية في العالم العربيّ، يرى أنّ في النظر إليها على أنّها مسألة «إسلاميين مقابل علمانيين» شيئًا من التضيق. علاوة على ذلك، ثمة تقسيمات مهمّة داخل كلّ من هذين المعسكرين، كما أنّنا نعثر على تعاون قويّ في بعض القضايا بين الإسلاميين والمجتمع المدنيّ العلمانيّ. لذا، في ما يتعلّق بالتوصيات ذات الارتباط بالسياسات، ينبغي إنفاق التمويل الخارجيّ بصورة أساسية على النشاطات التي تتضمّن «بناء الجسور». ويمكن تصميم برامج تضمّ المجموعتين، لأنّ مواضع من قبيل حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية التنظّم، تهمّ جميع الفئات التي تعمل بصورة مستقلة عن الدولة.

بيد أنّه من الصعب العثور، حدّذي اليوم، على أمثلة لمشاريع تدعم الجماعات الإسلامية. فعلى سبيل المثال، لم يسبق للاتّحاد الأوروبيّ أن مَوّل منظّمة إسلامية. على الرغم من ذلك، يعتقد كافاتورتا أنّه من باب السداجة النظر إلى الإسلاميين على نحو تبسيطيّ أنّهم غير ليبراليّين وغير ديمقراطيّين، وعضواً عن ذلك، يعتقد بضرورة الانخراط معهم، بدلا من تهيمشهم.

لا يقود المجتمع المدنيّ «الأفضل» أو «الأقوى»، بحسب كافاتورتا، بالضرورة إلى تحوّل ديمقراطيّ. في الواقع، يقترح الرجل أن تكفّ المنظّمات الغربية غير الحكومية عن السعي نحو التحوّل الديمقراطيّ في المنطقة، ويوصي بحرارة أن يجري تخفيف وتيرة خطاب التحوّل الديمقراطيّ.

وهنا يأتي دور «المجتمع السياسيّ»، وذلك أنّ الأحزاب السياسية هي مفتاح التحوّل الديمقراطيّ. وببساطة، ومن أجل أن ينجح التحوّل الديمقراطيّ، ثمة ضرورة لوجود معارضة من قبل أحزاب سياسية قوية. لذا، إذا رغبتنا بحصول تحوّل نحو الديمقراطية في منطقة دول الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا، فلا بدّ من بذل الجهود لتعزيز الأحزاب. المجتمع السياسيّ قادرٌ على المطالبة بالديمقراطية، أمّا المجتمع المدنيّ فلا يطالب بها في معظم الحالات، وذلك أنّه غالبًا ما يكون قد «طوعته» الأنظمة. إذًا، قيمة المجتمع المدنيّ المضافة لا تكمن في قدرته المباشرة على «تأسيس الديمقراطية»، وإنّما في قدرته على تهيئة الناس لـ «المرحلة التالية»، حيث يتمتّع المجتمع بمزيد من الانفتاح.

تعمل فيلا بويرفينكيل مساعدة أبحاث في برنامج المعرفة حول المجتمع المدنيّ في غرب آسيا.

يعتمد هذا المقال على سيمينار حول «المجتمع المدني تحت الأنظمة السلطوية، والذي عقد في تاريخ 13.11.2009 في أمستردام

المجتمع السياسي والمجتمع المدني في سوريا: سياسات اللا-تسييس

وائل سَوَّاح، يساري سابق، قضى عشر سنوات في معتقلات مختلفة، وهو الآن كاتب مدونات ملتزم في الشؤون السورية. وقد كتب:

”النشاط السياسي ميدانه وهو الحكومة، والبرلمان، والشارع. النشاط المدني ميدانه القضايا الثقافية والاجتماعية والتنمية والأخلاقية. مهمة المجتمع المدني الدفاع عن قضايا هي في الصلب سياسية مثل الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان، لكن بوسائله المدنية وغير السياسية (سَوَّاح 2009، عن الأصل باللغة العربية).

ويكمل قائلاً: ”نشيطو المجتمع المدني يسلطون الضوء على قضايا التنمية والمجتمع والمرافعة [...] مستخدمين أدوات جديدة مثل النيو-إعلام الجديد والمدونات، والفيسبوك، وغير ذلك».

ثمّة لزام لوضع التقسيم الوظيفي الصارم الذي يستنبطه سَوَّاح بين الأنشطة السياسية والمدنية في سياق مرحلة يطلق عليها الكثير من الناشطين المدنيين والسياسيين «خريف دمشق» - وهو فشل ربيع دمشق الذي تعاون من خلاله فنانون وناشطون وأدباء ورجال أعمال ومحامون وآخرون، داعين إلى إجراء إصلاحات سياسية شاملة. سرعان ما تبين لهؤلاء استحالة خلق التغيير في النظام الجديد من خلال ممارسة الضغوط. وثبت أن الممارسات السياسية من خلال الأحزاب هي الأقل تأثيراً في مواجهة الدولة. في واقع الأمر، أدّى نشاطها إلى تعزيز الطبيعة الشمولية لنظام الأسد. من جهة السلطات، لم يكن المجتمع المدني أكثر من مجرد قناع لنزعة انشاقية (تمردية)، وسرعان ما بدأ هذا النظام بتعقب هذه الأنشطة عن كثب وترويعها. وسط ثقافة الخوف المتفشية وتوجيه التهم، لم يبق لمن يُطلق عليهم ناشطو المجتمع المدني من خيارات لمواصلة نشاطهم سوى التشديد على هويتهم اللا سياسية. وفعلوا ذلك من خلال مماشاتهم لخطاب النظام الرسمي حول ما تعنيه السياسة، وما هي المجالات التي تدخل فيها، وما الذي تعنيه الشؤون الثقافية، والمجتمعية، والإنمائية والأخلاقية، وما هي الأنشطة التي تندرج ضمن هذه التصنيفات الآمنة. إذًا، فالاعتقاد هو أن الفرصة الواقعية الوحيدة لإصلاح النظام تكمن في العمل معه، وأن السبيل الوحيد لخلق الروابط مع النظام هو من خلال التحدّث بلغته.

على الرغم من المخاوف التي في صفوف بعض الناشطين من أن المجتمع المدني في سوريا يتحوّل إلى غير سياسي أكثر فأكثر، وبالتالي لم يعد قادراً على تشكيل ثقل مضاد للدولة، فإنّ التمييز الذي يجريه ناشطون علمانيون بين المجتمع المدني وذلك السياسي في حقبة ما بعد ربيع دمشق، قد يثبت أنه من الإستراتيجيات السياسية المعارضة الأنجح لنظام الأسد الشمولي.

تُبين «شانثال موف» كيف تتحوّل السياسة في الديمقراطيات الليبرالية إلى مصدر لإجماع متعاضم (متزايد) كلّما ذابت الفروق بين اليسار واليمين (Mouffe 2005)، وتشير أنّ السياسة تمارَس داخل سجل أخلاقي، حيث تتحدّث الديمقراطيات الليبرالية ببلاغات الصواب والخطأ. هذا الأمر يقود -من وجهة نظرها- إلى خلق نوع من السياسات العدوانية التي لمسناها منذ نهاية الحرب الباردة. وتدّعي موف أنّ الديمقراطية الحيوية تتطبّب سياسات ميّالة إلى الجدل بحيث يجري الاعتراف بالتباينات دون شيطنة الخصوم وتسويغ اجتثاثهم. في الحقيقة، وبغية خلق السياسات الميّالة إلى الجدل، من الضروري والحيوي التمييز بين اليمين واليسار. أوّد استعارة التمييز الذي تجريه بين السياسات العدوانية وتلك الميّالة إلى الجدل في الديمقراطيات الليبرالية، واستحقاقات كلّ واحدة من هذه الممارسات السياسية، كنقطة بداية للتفكير حول التمييز بين المجتمع المدني والسياسي في السياق الشمولي لسوريا.

ناقش نظام الأسد على الدوام في السياسة بمفردات أخلاقية، وتعامل مع أيّ نشاط سياسي كمنشأ مُعادي وكتهديد لوجوده. وبغية تنمية علاقة بين الدولة والمجتمع تشكّل بديلاً للعلاقات العضوية والعائلية التي يفرزها نظام الأسد، وبغية دفع النظام للنقاش حول السياسة بمفردات سياسية، ينبغي بالناشطين السياسيين والمدنيين خلق فضاءات يمكن فيها ممارسة الإجماع. هذه الفضاءات هي تلك التي يصنفها النظام بأنها لا سياسية -كقضايا الأطفال، وحقوق النساء، وما شابه.

من الواضح أنّ هذه الفضاءات هي سياسية الطابع، وهذا ما يدركه النظام، ويدركه الناشطون المدنيون. بيّد أنّ هذه المساحات تُمكن الطرفين من الدخول في حوارات ومفاوضات، ولكن بعلاقات قوّة غير متكافئة. وبينما تدّعي موف أنّ سياسات الإجماع تقود إلى نهاية الديمقراطيات الحقيقية، وتخلق سياسات عدائية بدل تلك الميّالة إلى الجدل، ففي الوضعية الشمولية يُمكن لسياسات الإجماع أن تكسر السياسات العدوانية، ويمكن لها إعادة السياسة إلى حقلها السياسي. هذا الأمر غير قابل للحصول إلاّ خارج تلك المجالات التي يعرفها النظام كسياسية الإجماع حول القضايا التي تبدو كقضايا لا سياسية يحمل منفعتين على الأقلّ لهؤلاء الناشطين: تتمثل الأولى في

الاعتراف بوجودهم، وتوفّر لهم الشرعية كصوت بديل لصوت النظام (لا كقوة معارضة وامتدّة بطبيعة الحال) خلال فترة المفاوضات، بحيث يمارس الطرفان سياسات الجدل. يتمكّن الناشطون في هذه المرحلة من شبك النظام في سياسات "كما لو أنّ"، ويتظاهر الطرفان بأنّ مفاوضاتهما تقع خارج صراعات الهيمنة، ولا تصبّ اهتمامها إلاّ في القضية العينية التي يدور النقاش حولها. هذا التخريب لسياسات "كما لو أنّ" يعزّز ويقوّي الناشطين المدنيّين والسياسيّين.

الفائدة الثانية التي يجنيها الناشطون تتمثّل في اكتساب خبرة في التعامل مع النخبة السياسيّة، وفي محاور التنافس والتعاون. في كثير من الأحيان، سمعتُ ناشطين سوريّين يتحدّثون عن أنّ إحدى أفضليّاتهم تتمثّل في دراسة من يتعاملون معهم، وما يتشكّل منه هذا النظام.

في الختام، تقترح موف ما يلي:

"ما يقع في صلب مسألة نضال الجدل [...] هو ترتيب علاقات القوة التي يتنظّم مجتمّع ما حولها؛ إنّه صراع بين مشروعين مهيميّين متعارضين لا يمكنهما التصالح على نحو عقلانيّ. البعد العدائيّ حاضر على الدوام، والحديث يدور عن مواجهة حقيقية، لكنّها تُمارَس ضمن شروط يجري ترتيبها من قبل منظومة من الإجراءات الديمقراطية المقبولة على الخصوم". (Mouffe 2005: 12)

من الواضح أنّ نضالات الجدل وبعدها العدائيّ لا يُنظّمان في سوريا من خلال منظومة من الإجراءات الديمقراطيّة. لكن ما جرى تقبّله من قبل الطرفين في سوريا (في سياق علاقات القوة غير المتكافئة) هو ضرورة أن تمارَس السياسة في المجالات «غير السياسيّة». وإذا كان الناشطون العُلَمانيّون سيملكون أيّ فرصة للحضور المتواصل، فسيحصل ذلك من خلال الامتثال لهذه القاعدة. ثمّة خيط دقيق يفصل بين التحوّل إلى ناشط سياسيّ ومدنيّ جرى «تعيينه رسمياً»، وبين الحضور كصوت أصيل. على المجموعتين العمل مع النظام، سواء أكانتا مكلفتين أم أصيلتين. في الكثير من الأحيان، يبدو هذا الأمر واضحاً للمجموعات الأصيلة أكثر من وضوحه لتلك المجموعات التي عيّنها النظام. من خلال التواؤم مع خطاب النظام، ومن خلال بناء الروابط مع النخبة السياسيّة ومع مجموعة شتّى من المؤسّسات السياسيّة، يستطيع ناشطو المجتمع المدنيّ المساعدة في تعميق التصدّعات، وتعظيم التناقضات الداخليّة، ودفعها إلى حيث تكون في متناول الجمهور.

روشانك شيري-أيزنلور هي باحثة في الشؤون السوريّة لصالح برنامج المعرفة

Mouffe, C. (2005). On the Political. London: Routledge.

سوّاح، وائل (2009). جدل السياسيّ والمدنيّ في التجربة المدنيّة السوريّة. (العنوان كما ورد في الأصل)
http://ari.see-tek.com/IMG/pdf/ARB_34_Syria_W-Sawah-_AR.pdf

من مجتمع مدنيّ إلى حركة مدنيّة للتشبيك: انصهار الحركة الإصلاحية الإيرانية في الحركة الخضراء

الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران عام 2009 كانت أكثر من مجرد عملية اقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية، إذ قد تحولت بين عشية وضحاها إلى ساحة قتال بين منهجين سياسيين كانا قد تنافسا منذ تأسيس «الجمهورية الإيرانية»: المنهج الجمهوري مقابل الأوتوقراطية الدينية. المنافسة بين هذين المنهجين حدّدت إطارَ الجهاز السياسي في إيران، واتجاهات تطوّره.

المنهج الجمهوري تمثّل بالفصائل الإصلاحية التي تؤمن بإرادة الشعب غير القابلة للنقصان أو للتراجع على أنّها المصدر الأساسي لشرعية الحكومة الإسلامية. ويصرّ الجمهوريون على أنّ تصويت الشعب (وبحسب دستور الجمهورية الإسلامية) المتجسّد من خلال الانتخابات وصناديق الاقتراع ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، وعلى المسؤولين الرسميين (بمن فيهم المرشد الأعلى) كممثّلين للشعب أن يمتثلوا لقرار الشعب. هذه الفصائل الإصلاحية تشمل محاربي مجلس رجال الدين، ومنظمة مجاهدي الثورة الإيرانية، ومجموعة من آيات الله البارزين، والمجتهدين؛ بمن فيهم آية الله منتظري (الذي توفي في كانون الأوّل عام 2009)، وآية الله العظمى يوسف صانعي. في الطرف الثاني، يقف المعسكر المحافظ، ويضمّ رجال الدين المتشدّدين، و«حزب مؤتلفه إسلامي» و«ائتلاف آبادگران إيران إسلامي» («ائتلاف بُناة إيران الإسلامية»)، وكذلك آية الله خاميني بشخصه. ويدعي هؤلاء أنّ الشعب (أو سواده الأعظم - على الأقلّ) غير مؤهلّ لانتخاب مسؤولي الدولة الكبار أو اتخاذ قرارات حول الشؤون السياسية والاجتماعية. علاوة على ذلك، يؤمن هؤلاء الأوتوقراطيون المتدينون بأنّ المشرف الأعلى يجري اختياره من قبل الله، ولا يمكن «اكتشافه» إلا من قبل رجال دين مؤهلين من مجلس الخبراء.

الرسالة المركزيّة لانتصار خاتمي بأغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية في العام 1997 هي توقّ وتعتّش الشعب إلى جمهورية. وإدراكها هذا الأمر، شجّعت الحكومة الإصلاحية إعادة ترميم وتعزيز منظمات المجتمع المدنيّ كي تشكّل المنصة المركزيّة لمشاركة الشعب الديمقراطية. ومع مرور الوقت، قرئ المجتمع المدنيّ الإيراني من خلال النظريات الكلاسيكية حول الحركات الاجتماعية. وتمخّص منهج الإصلاحيين الجمهوريين عن تشكيل عدد من المؤسسات والمنظمات، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجلات، ووسائل الإعلام، ودور النشر، والمنظمات غير الحكومية، والمجالس المحلية، والمنظمات الطلابية والنسائية، ومنظمات الأساتذة، والنقابات العمالية، وغيرها.

ولّد صعود الحركة الإصلاحية - على نحو حتمي - ردود فعل مضادة من قبل معسكر المحافظين المهّدد. في أعقاب انتخابات العام 1997، حاول هذا المعسكر الحدّ من أنشطة المجتمع المدنيّ الإصلاحي، مولدًا إحباطًا واسع الانتشار من السياسات الإصلاحية. هذا الإحباط، والأخطاء في الإدارة السياسية التي ارتكبتها الإصلاحيون أدّى إلى خسارتهم للانتخابات الرئاسية في العام 2005 لصالح أحمدني نجاد.

المجتمع المدنيّ في حقبة ما بعد الإصلاحية

منذ تسلّم مقاليد الحكم، مدعومًا بالمرشد الأعلى، كتّف محمود أحمدني نجاد ضغوطه السياسية على الناشطين المدنيين والسياسيين والصحفيين. وتمثّلت أهدافه الأساسية، من جهة، في إغلاق منظمات المجتمع المدنيّ والصحف، من خلال قمع وترهيب واعتقال الناشطين، وتمثّلت كذلك، من جهة ثانية، في تقليص المشاركة السياسية للشعب، وتوجيهها من خلال توزيع الأموال في صفوف الطبقات الدنيا، وتخصيص الموارد الوطنية ورؤوس الأموال لقوات ميليشيا البسيج، ولحرّاس الثورة (حرس الباسداران). هذه الإجراءات التي اتّخذها جرى تعزيزها لاحقًا بواسطة عائدات النفط غير المتوقّعة وغير المسبوقة. بهذا يشار إلى حقبة أخرى في التاريخ السياسي لإيران المعاصرة، من خلالها تمكّنت الأنظمة الريعانية المستبدّة من تحريف وإلغاء المطالب الملحة للتحوّل الديمقراطي.

لم تنجح سياسات أحمدني نجاد في إثارة الغضب في صفوف الإصلاحيين والناشطين السياسيين فحسب، بل نجحت كذلك في زيادة التضخّم الذي أدّى بدوره إلى تدهور الظروف الاقتصادية لدى الطبقات الدنيا. ونتيجة للضغوط السياسية المتزايدة والرقابة، بدأ الكثير من الناشطين السياسيين والمدنيين، ومعهم مثقّفون إيرانيون، ببناء شبكات اجتماعية موازية كبديل للمنظمات السياسية والمدنية الحالية.

نشوء الحركة الاجتماعية الجديدة

منذ تلك اللحظة، أخذت الحركة الاجتماعية المدنية شكل ظاهرة اجتماعية جديدة، يمكن فهمها فهمًا دقيقًا تحت العنوان «الحركة الاجتماعية الجديدة». ومن بين السمات البارزة لهذا المزاج الجديد للمجتمع المدنيّ الإيراني

يمكن التحدّث عن الهيكلية الأفقية للتواصل والقيادة؛ جراكها ونموّها؛ تجاورها مع حدود السياسي والاجتماعي؛ شموليتها بمفهوم تمثيل المطالب المشتركة لطبقات اجتماعية مختلفة، بما في ذلك مطالب الشتات الإيراني.

على المستوى الهيكلي، شهدنا ولادة العديد من المواقع الإلكترونية، والمدونات، وحلقات نقاش متنوّعة على الشبكة الإلكترونية. تلك كلها قامت بدور مهمّ في إيصال معلومات للشعب الإيراني حول مرّكبات مختلفة لممارسات المحافظين السياسيّة خلال الحملات الانتخابيّة في العام 2009. بعد الانتخابات، جرت إعادة هيكلة لهذه البنية التحتيّة، وهي تعمل الآن كمصدر أساسي لتبادل المعلومات، والحراك، وما شابه. تتمتع هذه الشبكات بميزة عدم تواجدها في مواقع جغرافيّة محدّدة، وعليه فقد تفادت حتّى الآن الوقوع تحت طائلة تعقب الشرطة السريّة.

كانت النساء من بين الطليعيّين في تأسيس الشبكات الاجتماعيّة بغية مكافحة السياسات التمييزيّة التي مارسها المحافظون. ومن بين هذه الشبكات، تُمكن الإشارة -على سبيل المثال- إلى «ميدان»، و «المدرسة النسويّة»، و «جمعيّة النساء الإيرانيّات». وقد قامت هذه الشبكات بدور محوريّ، وصاغت مساهماتاً ومساهماتٍ آخرين التسمية «المرّكب النسائيّ» في الحركة الخضراء (تلك هي التسمية التي أُطلقت على الحراك الشعبيّ الذي ظهر خلال انتخابات حزيران عام 2009). يشير هذا المرّكب أنّ العائلة -ضمن الكثير من العوامل الأخرى- كانت، وما زالت، في صلب الحركة الخضراء كحركة اجتماعيّة جديدة. وعلى نحوٍ مثير للاهتمام، إنّ الأتموزج ذاته الذي بدأت به المجموعات النسائيّة، تبنّته لاحقاً مجموعات طلابيّة وناشطون سياسيون.

قامت هذه الشبكات الاجتماعيّة بدورٍ مهمّ في حشد وتعبئة الناس ضدّ السياسات المحافظة في السنوات الأربع الأخيرة. تضاعف عدد هذه الشبكات الاجتماعيّة خلال انتخابات حزيران، وشكّلت القوى المركزيّة في الحملة الانتخابيّة للمرشّحين المعارضين. جرت تعبئة ناشطين مدنيّين، وشبّان غير مُسيّسين، وربّات بيوت، وعمّال، ومدريّسين، ومحاضرين جامعيّين، كنتاج مباشر لهذه الشبكات المتقاطعة، وأعيد توجيه وتنشيط كلّ هؤلاء خلال الحملة الانتخابيّة والانتخابات الرئاسيّة.

ارتكزت الحركة الخضراء إلى عاملين رئيسيّين اثنين: أوّلها الهجوم المعاكس على سياسات المعسكر المحافظ، والتسبّب في اضطراب سياسي واقتصاديّ، وثانيهما شبكة المجتمع الإيراني الاجتماعيّة المتنامية كردّ فعل على الأوضاع السياسيّة الخانقة، من الناحية الأخرى. ناشطو المجتمع المدنيّ الذين ضخّوا الحياة في هذه الحركة الاجتماعيّة الجديدة ليسوا أناساً عاديّين، فالذين شكّلوا الحركة هم من الرجال والنساء اللاسياسيّين، ممّن خاضوا عمليّة التسييس خلال الحملة الانتخابيّة.

مُحَرَّجَات

شكّلت الحركة الخضراء -بوصفها ضحاً للحيوية في التوجّه الجمهورانيّ- الناتج الأساسي للعوامل الذي عُرضت أعلاه؛ أي تأسيس الشبكات الاجتماعيّة خلال السنوات الأربع الأخيرة، والتصدّي للسياسات المحافظة في أعقاب تزوير الانتخابات. علاوة على ذلك، إنّ الكثير من الإيرانيّين في داخل البلاد وخارجها قد قاطعوا الانتخابات في إيران منذ ولادة الجمهوريّة الإسلاميّة في العام 1979. رغم ذلك، قد تنجح التطوّرات الأخيرة في إقناع وحثّ الكثير من الإيرانيّين من غير المسيّسين، وغير المبالين حالياً، في داخل البلاد وخارجها، على المشاركة الفاعلة في الجدالات العلنيّة، والحملات، والتشبيك، والاحتجاج الجماهيريّ مستقبلاً.

كَتَبَ هذه المساهمة طاقم برنامج المعرفة.

إصدارات

كتابات ناشطين سياسيين ومدنيين

كنظرية سياسية حول المجتمع المدني

والديمقراطية

دُرِّج على التعامل مع المجتمع المدني كمن يساهم في التحوّل الديمقراطيّ في الدول الشمولية والاستبدادية. بعض تجارب أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية عزّزت هذا التفاؤل. رغم ذلك، أظهرت بعض التطوّرات والتبصّرات الحديثة أنّ هذه التجارب لا يمكن نقلها بسهولة إلى سياقات أخرى.

بخلاف ما قام به الكثيرون من مراجعة للكيفية الدقيقة التي أدّى فيها المجتمع المدني دوراً في مسارات التحوّل الديمقراطيّ في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، تَلجّ غلاسيوس الموضوع من زاوية مغايرة، حيث تراجع دراستها كتابات الناشطين بغية التوصل إلى فهم مُدرّكات حول المجتمع المدني الذي وضع هؤلاء الناشطون والمعارضون مصطلحاته. وتطرح الكاتبة مسألة مُفادها أنّ دراسة الوثائق الأصلية قد تُطوّر مدارك جديدة حول الكيفية التي عمل فيها المجتمع المدني تحت النظام الشموليّ. تضي الدراسة نحو الربط بين هذه المدارك بسياق أيامنا هذه من خلال استنتاج بعض الفرضيات التي قد تكون ذات فائدة بالنسبة لناشطي المجتمع المدني المعاصر الذين ينشطون في الدول الاستبدادية.

أفضت دراستها إلى جملة من الاستنتاجات المثيرة. في ما يتعلّق بغرب آسيا، نشير إلى اكتشافها أنّ الإستراتيجية التي تبناها الناشطون في الاحتكام للقانون أنت أكلًا بالنسبة لناشطي المجتمع المدني في الوضعيّة الاستبدادية، وذلك أنّ القانون هو لغة يجد النظام الاستبداديّ نفسه ملزماً بالرّد عليها. علاوة على هذا، أصبح جلياً أنّ جميع المنظومات الاستبدادية تبتغي -بدرجة معيّنة- تدمير مجتمعاتها من خلال قمع الروابط بين الناس من خلال غرس شعور ثابت بالخوف في صفوفهم. بدورها تعمل إستراتيجية «المعارضين» على مواجهة هذا التدمير من خلال التواصل السريّ، والمجاهرة بالحقيقة، والتعبير عن عدم الإيمان بالأيديولوجيا الرسمية.

تتمثّل فرضية غلاسيوس المركزية -وذا الأهميّة بالنسبة للناشطين الميدانيين- في عدم جدوى التوجّه لبناء المجتمع المدني من منظور أداتيّ، بل إنّ المجتمع المدني يحمل أهميّة لذاته، إلى أين يتّجه وكيفما يتّجه. على الجملة، المعارضون والناشطون الذين التقت بهم يرفضون الاعتبارات السياسيّة الصريحة والعلنية، لصالح تحوّل اجتماعية أكثر اتّساعاً. ربّما يكمن المفتاح في ترسيخ ممارسات ديمقراطية في المجتمع قبل ظهور التحوّل الديمقراطيّ الرسميّ في المستوى الأعلى، وهو أمر يشكّل -بدوره- شرطاً مسبقاً لاستدامة المجتمع الديمقراطيّ. قد يفسّر هذا الأمر سبب عدم طلب المعارضين الذين من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية مساعدة خارجية، لا من الدول، ولا من الشعوب الغربية -على الرغم من وعي هؤلاء المعارضين للعالم الذي يحيط بدولهم-. يمكن إذًا التوصل إلى استنتاج أوّليّ مُفادُه أنّ على الجهات الفاعلة الدولية أن تتبنّى دوراً أقلّ فاعليّة كمصدر للإلهام أو الدعم المعنويّ. ربّما تحمل نتائج دراسة غلاسيوس إسقاطات بعيدة المدى بالنسبة للحكومات والمتبرّعين الدوليين الذين يطمحون إلى إحلال التحوّل الديمقراطيّ من خلال برامج المجتمع المدني. تعرض المقالة نظرة أكثر اعتدالاً وتواضعاً لدور المجتمع المدني في بدء التحوّل الديمقراطيّة، ودوراً أصغر للجهات الدولية في دعمها لهذا المجتمع المدني.

يعتمد هذا التلخيص على مقالة من تأليف د. ماريليس غلاسيوس (محاضرة في العلاقات الدولية في جامعة أمستردام).

إصدارات

سقوط السذاجة، والمفاهيم «المركبة» في التحولات الديمقراطية: إعادة نظر في العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والتحوّلات الديمقراطية

وُضعت نظريّات عديدة حول العلاقة بين عوامل مختلفة ذات تأثير على التحوّل الديمقراطيّ. وتتمحور فكرة التعدديّة في الاعتقاد بأنّ المجتمع المدنيّ هو المحفّز الأهمّ للتحوّل الديمقراطيّ، وبأنّ ثمة علاقة سببية إيجابية بينهما. من هذا المفهوم تنبثق الفكرة القائلة إنّ للمجتمع المدنيّ مقدرة (جزئية) على ضبط الدولة، وكلّما كان هذا المجتمع أكثر استقلاليّة وحيويّة زاد الاعتقاد بأنّه يملك قدرة أفضل على فحص وموازنة قوّة الدولة، من الأسفل إلى الأعلى.

كذلك إنّ الفكرة النقدية القائلة بأنّ المجتمع السياسيّ (وهو الحيز الوسيط بين الدولة والمجتمع المدنيّ) يُعتبر الدافع الأساسيّ للإصلاحات الديمقراطية، هذه الفكرة قد أوّلت مزيداً من الاهتمام. ويمضي الادّعاء قائلاً إنّ المجتمع المدنيّ لا يستطيع تحمّل عبء التحوّلات الديمقراطية لوحده، ولذا ينبغي التركيز أكثر على المجتمع السياسيّ. يدّعي البعض أنّ المجتمع السياسيّ يحفّز التحوّل الديمقراطيّ، لكن بالحد الأدنى فقط. تتعامل رؤية أخرى مع المجتمع المدنيّ باعتباره مُتلفاً ومخزّباً للتغيير الديمقراطيّ، لذا فإنّه من باب الفطنة أن يتمحور دعم الديمقراطية في إنشاء مؤسسات سياسيّة واجتماعيّة فاعلة ومستقرّة، وكذلك في صيانة هيكل تحتيّة أساسيّة أصبحت مصيريّة لشرعيّة منظومات الحُكم العصريّة.

وُجّهت سهام النقد إلى الفكرتين على حدّ سواء بسبب نزعتهما التبسيطية، ولمفهوم التعدديّة في المقام الأوّل، إذ إنّ من الصعب قياس العلاقة الفعلية بين المجتمع المدنيّ والتحوّل الديمقراطيّ. علاوة على ذلك، المفهوم التعدديّ للمجتمع المدنيّ لا يميّز بين القوى التي تستحوذ على المجتمع المدنيّ أو تلك التي تستحوذ على المجتمع السياسيّ. المجتمع المدنيّ لا يشكّل وحدة متجانسة وموحّدة، ولا مجالاً متناغمًا ومتناسقًا بحيث يحمل لاعبوه جميعهم الأفكار والمصالح ذاتها. يبتغي المفهوم النقديّ زيادة مساعدات المجتمع الدوليّ للأحزاب. للأسف الشديد، لم يخلق مقدّمو المساعدات للأحزاب حتّى الآن أنموذجاً محليّاً آمناً ومتفقاً عليه على نحو واسع للنجاح.

إخفاقات هذين المنهجين فتحت المجال أمام نموّ المفهوم الهجين كتفسير للتفاعل بين المجتمعين المدنيّ والسياسيّ. وبحسب هذا المفهوم، الدولة والمجتمع السياسيّ والمدنيّ مرتبط كلٌّ منهما بالآخر، حيث تظهر سيورورات من الأسفل إلى الأعلى، ومن الأعلى إلى الأسفل من قبل المجتمع السياسيّ في الوقت ذاته.

أزعمُ أنّه ثمة متّسع لمفهوم رابع: المفهوم «المركب»؛ وهو الذي يمنح العلاقات الأكثر تعقيداً بين المتغيّرات التأويلية ثقلاً أبرز. من الضروريّ إسقاط المفاهيم التي تتمحور في علاقات سببية صريحة، والتي تشمل المفهوم الهجين المذكور آنفاً، والاستعاضة عنها بعلاقات أكثر تعقيداً. ينبغي التشديد على السياق، لأنّ الدولة أو المنطقة تُعرّفان الوضعية والاحتمالات والمدلولات الجوهرية، عند ابتغاء التغيير. علاوة على ذلك، إنّ فرصة الانتقال ونجاح التحوّل الديمقراطيّ يعتمدان -على الأرجح- على التضحيات التي يبدي الناس استعداداً لتقديمها. في المجمل، إنّ هذين العاملين -السياق، والاستعداد للتضحية- يتفاعلان كذلك مع المصالح والأفكار. في المقابل، إنّ محصّلة هذا التفاعل تتفاعل مع التفاعلات الحاصلة بين الدولة والمجتمع السياسيّ والمدنيّ. في المُحرّجين -معاً، وكلّاً على حدة- علاقة (سببية) محتمة بالتحوّل الديمقراطيّ.

بدل التمحور في المجتمع السياسيّ أو المجتمع المدنيّ كلياً على حدة، أوصي بأن تُبدّل مساع لبناء التحالفات، وتقوية الدعم عبر تقييمات أكثر جدّيّة، ولممارسة الضغوط على الحكومات.

ستيفان دي فريس طالب دراسات الماجستير في العلاقات الدوليّة في جامعة أمستردام، ويعمل مساعد أبحاث في برامج المعرفة حول المجتمع المدنيّ في غرب آسيا.

يعتمد هذا التلخيص على ورقة كُتبت لصالح برنامج المعرفة. يمكن الاطلاع على ورقة العمل الكاملة في موقع هيفوس الإلكتروني: www.hivos.net

إصدارات

نشاط المجتمع المدني في المغرب: هل هي جعجة بلا طحن؟⁴

في هذا العدد (ص 2) يقدم كافاتورتا إجابة عن السؤال عمّا إذا كان الإجماع الليبراليّ حول الطابع التحرريّ للمجتمع المدنيّ أمرًا يمكن تسويغه. وبعد وضع الخطوط العريضة للمناظرات المعاصرة حول المجتمع المدنيّ والتحوّل الديمقراطيّ، ومراجعة الكيفية التي حرّكت هذه المناظرات العامّة من خلالها الدراسات حول المجتمع المدنيّ في العالم العربيّ، يُقدّم كافاتورتا تحليلًا معمّقًا للحالة المغربية. يتوصّل الكاتب إلى استنتاج مُفاده أنّ القرائن من هذه الحالة تُعرّز إلى حدّ بعيد النظرة المتشكّكة حول العلاقة النافذة بين المجتمع المدنيّ والتحوّل الديمقراطيّ.

ثمّة ثلاثة مفاهيم (مهيمنة) حول العلاقة بين المجتمع المدنيّ والتحوّل الديمقراطيّ. يقضي المفهوم الأوّل بأنّ المجتمع المدنيّ هو -من حيث التعريف- ليبراليّ وديمقراطيّ، ويقود إلى الاعتقاد بأنّ توسيعه (أي المجتمع المدنيّ) يقترن بتوسيع القيم الديمقراطية والليبرالية. تبنّى أكاديميون وصنّاع قرار صحّة العلاقة السببية بين مجتمع مدنيّ متين والديمقراطية كأمر بديهيّ. مع ذلك، منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، برزت انتقادات حول سريان الفرضيات النظرية والقرائن التجريبية لهذا المفهوم، وإلى جوار النتائج المرغوبة، قد يولّد المجتمع المدنيّ نواتج سلبية كذلك. ويدّعي بعض الدارسين ضرورة عدم لصق صفات معيارية إيجابية لمفهوم المجتمع المدنيّ، لأنّ من شأن صفات كهذه تحويله إلى متغيّر تأويليّ.

وفي ما يتعلّق بالدولة وأهميّة المجتمع المدنيّ في العالم العربيّ، ثمّة -بعامة- ثلاث وجهات نظر: تُعتبر وجهة النظر الأولى المجتمع المدنيّ في المنطقة شديد الضعف لأنّه غير مُشبع بالقيم الليبرالية إشباعًا ذا وزن، وعليه لا يمكنه ممارسة الضغوط على الأنظمة كي تقوم بإصلاحات ديمقراطية. تصوغ وجهة النظر الثانية مفاهيم المجتمع المدنيّ بمفردات حيادية. يعتمد مدى متانة المجتمع المدنيّ على المجموعات التي تشكّله وعلى القيم التي تتبنّاها، إذ يمكن للمجتمع المدنيّ أن يكون قويًّا و"غير مدنيّ" في الوقت ذاته. تُترجم وجهة النظر هذه في العالم العربيّ بمجتمع مدنيّ متين. مع ذلك، الأمر بأكمله غير ملائم لتمكين الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكون المجموعات والجمعيات الرئيسية داخل المجتمع المدنيّ إسلامية في جوهرها. ترى وجهة النظر الثالثة أنّ المجتمع المدنيّ في المنطقة ما انفك يتقوى بالفعل في العقد الأخير، ومع ذلك فقد وُلد هذا المسار مجتمع مدنيًّا مصطنعًا؛ فالكثير من منظمات المجتمع المدنيّ هي صنيع النظام، والأخرى تدين بالفضل للدولة أو هي "مُستراة" من قبله تمامًا.

عند تحليل ثلاثة مجالات من النشاط في المغرب (مدونة إصلاح الأسرة المغربية، ونشاط حقوق الإنسان، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، تصبح ديناميكيات العلاقة بين المجتمع المدنيّ ومؤسسات الدولة السياسية أكثر وضوحًا. ينتهي كافاتورتا إلى نظرة متشائمة حول قدرة المجتمع المدنيّ المغربيّ على خلق التحوّل الديمقراطيّ، إذ إنّ معظم المبادرات التحررية لم تأت من الأسفل (القاعدة)، بل من القمة نحو الأسفل. منظمات المجتمع المدنيّ تساهم في تقوية الممارسات الاستبدادية على نحو واسع، لأنّه عليها - بغية تحقّق أولوياتها- العمل بحسب الأنظمة والأعراف القائمة عند التنافس على اهتمام الحكم الملكيّ. وبحسب كافاتورتا، إنّ منهج "فُرّق تَسُدّ" المُجرّب والمختبر يلقى نجاحًا كبيرًا. ينبغي تمامًا التخلّي عن الفكرة القائلة إنّ المجتمع المدنيّ يشكّل آلية للتحوّل الديمقراطيّ. ثمّة ضرورة لحصول تحولات سياسية أكبر بكثير على المستوى السياسيّ الأوسع، كي يصبح في الإمكان تحرير المجتمع المدنيّ، والذي يمكنه عندئذ التحوّل إلى مُعجّل لمزيد من التغيير الديمقراطيّ.

يمكن معاينة ورقة العمل الكاملة على موقع
منظمة هيفوس: www.hivos.net

أستقيّ هذا الملخص من مقالة تحت عنوان "نشاط المجتمع المدنيّ في المغرب: هل هي جعجة بلا طحن؟" من تأليف د. فرانسيسكو كافاتورتا - وهو محاضر في قسم القانون والحكم في جامعة دبلن.

في دائرة الضوء IKV Pax Christi

شهد العام 2007 توحيداً لمنظمتين تعملان في مجال تحقيق السلام، وهما Interkerkelijk Vredesberaad و Pax Christi (IKV). تنشط هاتان المنظمتان في هولندا، وفي الساحة الدولية كذلك، وتديران برامج في 25 دولة حول العالم. تتمثل أهداف هذه البرامج المركزية في تحقيق السلام، والمصالحة، والعدالة. يُعتبر الشرق الأوسط إحدى المناطق المركزية التي تعمل فيها منظمة IKV Pax Christi الحديثة التشكل، وتتمثل إحدى الإستراتيجيات التي تبنتها المنظمة لصنع السلام في تلك المنطقة في دعم منظمات المجتمع المدني المنخرطة في مسارات التحول الديمقراطي. يُلقى هذا القسم من النشرة نظرة مفصلة على نشاط IKV Pax Christi في الشرق الأوسط.

تقول مارجولين فينيكس (مسؤولة مكتب IKV Pax Christi في الشرق الأوسط) إن برنامج المنظمة في الشرق الأوسط يتمحور في تعزيز الكفاءات المحلية التي تعمل من أجل السلام، وفي تدعيم المبادرات السياسية التي ترمي إلى إحلال السلام في المنطقة. تعمل IKV Pax Christi بالتعاون مع مبادرات محلية للمجتمع المدني في كل من المغرب والعراق ولبنان وسوريا والأردن، والمناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وبحسب فينيكس، إن العمل على تحقيق السلام والعمل على تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط بالنسبة لمنظمتها هما مسألتان متلازمتان. تدعم منظمة IKV Pax Christi الديمقراطية لسبب مزدوج: فمن ناحية، يجري استخدام الصراع في المنطقة كذريعة لإرجاء الإصلاحات الديمقراطية، ومن الناحية الأخرى إن غياب الديمقراطية يشكل عقبة جذية أمام تحقيق السلام العادل والدائم. في أحيان كثيرة لا تحظى بدعم الشعوب اتفاقيات السلام التي تأتي بها مسارات غير ديمقراطية. يعيق غياب الديمقراطية هذا مسارات حوار داخلية بالغة الحيوية وضرورية (حول قضايا الأقليات -على سبيل المثال). تؤمن منظمة IKV Pax Christi أن على صنع السلام والتحويلات الديمقراطية، بغية استدامتهما، أن يسيرا يداً بيد.

تجمع IKV Pax Christi منظمات محلية على طاولة واحدة كي تتمكن من الاستفادة من خبرات بعضها البعض. ثمة اختلاف طفيف في أهداف البرنامج بين دولة وأخرى، ففي سوريا -على سبيل المثال- يتمثل الهدف في منح ناشطي المجتمع المدني مزيداً من الحرية وتمسكاً من فضاءات العمل. تفسر IKV Pax Christi على موقعها الإلكتروني أهمية الأمر، حيث عانى هؤلاء الناشطون في السنة الفائتة من ممارسات قمعية قاسية.

وفي الختام، يمكن القول إن منظمة IKV Pax Christi تضع الناشطين المحليين في صلب الجهد المبذول لتحقيق السلام والديمقراطية في العالم. يوضح موقع المنظمة على الشبكة الإلكترونية أن الهدف من هذا التعاون هو على الدوام «بناء الجسور، ورعاية التفاهم المتبادل، وتحسين العلاقات المضطربة بين الجماعات المختلفة». مساعدة البلاد تكون حقيقية إذا تعاونت الجهات المحلية والدولية معاً. ينعكس الأمر في حقيقة أن المنظمة تعمل على نحو وثيق مع الناشطين المحليين الذين يتمتعون -مثل IKV Pax Christi- باستقلالية عن الدولة. يحصل ناشطو المجتمع المدني هؤلاء على الدعم، من خلال حرصهم على حقيقة أن الديمقراطية ستتحسن إذا كان في الدولة مجتمع مدني متين. ثمة حاجة إلى الديمقراطية لتعزيز السلم وتحويل الأقطار التي تخوض غمار الصراعات إلى أماكن يطيب العيش فيها.

زوروا موقع IKV Pax Christi
على الشبكة الإلكترونية:
www.ikvpaxchristi.nl

يعمل ليان هاينهويس مساعد أبحاث في برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا.

مراجعة كتاب استطلاع سيفيكوس العالمي حول حالة المجتمع المدني، المجلد 1 - 2 (2007)

يقوم المجتمع المدني بدور متعاظم من حيث الأهمية في كل ما يتعلق بإدارة الحكم والنمو حول العالم. ولا يدور الحديث عن أن مشاركته الفاعلة في مسارات صنع القرار هي ضرورة ملحة لتقدم وتطور المجتمعات فحسب، بل كذلك حول قدرته على المساهمة في تقوية المنظومات السياسية الديمقراطية والتعددية. مع ذلك، ثمة معارف محدودة في غالبية بلدان العالم حول حالة وشكل المجتمع المدني. لا تتوافر لأصحاب الشأن في المجتمع المدني فرص كثيرة للاجتماع معاً وتداول حالة المجتمع المدني الراهنة والتحديات التي تواجهه.

لهذا السبب جرى تطوير مؤشر سيفويكوس للمجتمع المدني (CSI) كأداة لرسم نشاط المجتمع المدني حول العالم. يبتغي المؤشر خلق قاعدة معرفية، وقوة دفع لمبادرات تعزيز المجتمع المدني.

جرت المبادرة للمؤشر وإنجازها من قبل -ومن أجل- منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري. يقدم هذا الدليل نتائجه، ويعمّمها، على نحو فاعل لمجموعة واسعة من ذوي الشأن، كالحكومات، والمتبرعين، والأكاديميين، وللجمهور بعامة.

يشمل مشروع سيفيكوس مجلدين تُعرض فيهما حالة المجتمع المدني في 45 بلداً، يتلو ذلك نقاش حول القضايا المختلفة نحو تعزيز القيم والمعايير والحقوق، والتحديات الاجتماعية الاقتصادية، والتطور الديمقراطي، وعرض الأمور التي تقوّي المجتمع المدني، والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

بغية تقدير حالة المجتمع المدني في كل واحد من الأقطار، جرى قياس عدد من الأبعاد من خلال استخدام أداة شكل المعين. يقيس هذا المنهج الرباعي الأبعاد بنية المجتمع المدني المحدد وقيمه وتأثيره ومناخه. لا يقتصر تركيز المؤشر على دوال قابلة للقياس وقصيرة الأمد، بل كذلك على مسارات طويلة الأمد وأكثر تعقيداً، وكثيراً ما تُتجاهل عند تقييم المجتمعات المدنية. وبحسب «سيفيكوس»، إن نتائج هذا البحث «تبني لبنات تعزيز وحماية الفضاء المدني كي يتلاقى الناس ويعملوا من أجل مجتمع عادل». يُستخدم هذا التقييم، إذًا، بغية وضع أهداف جماعية، وخلق أجندة لتعزيز المجتمع المدني في المستقبل.

في هذه الأيام، تتجه الأنظار من جديد إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال تحليل أهمية حالة المجتمع المدني لأداء هذا البلد أو ذاك. الفكرة القائلة إن المجتمع المدني يقبض على مفتاح التحول الديمقراطي في الأنظمة الاستبدادية ما زالت جدّ حيوية في صفوف الناشطين الميدانيين والأكاديميين. من هنا، من دواعي الأسف ألا يشمل الاستطلاع سوى دولة شرق أوسطية واحدة، ألا وهي لبنان. يتمثل الهدف الرئيس للاستطلاع في تحسين متانة واستدامة المجتمع المدني، وما ينتج عن ذلك من مساهمة في خلق التغييرات الاجتماعية الإيجابية. هذا السبب لوحده كافٍ لكي يصبح تقييم المؤشر ذا أهمية بالغة في تحليل المجتمعات المدنية التي تعمل في سياق الأنظمة الاستبدادية. من هنا، على الخطوة القادمة لمشروع «سيفيكوس» أن تكون تقييم تلك الأقطار التي تحتاج فيها المجتمعات المدنية إلى التعزيز، والتي تتوافر حولها حالياً معلومات ضئيلة (كسوريا وإيران -على سبيل المثال). تقييم كهذا سينتظره على استعجال الناشطون الميدانيون وناشطو المجتمع المدني داخل وخارج هذه الدول المعينة.

العنوان الكامل للكتاب هو:

استطلاع سيفيكوس العالمي حول حالة المجتمع المدني، المجلد الأول: بروفيلات الدول، والمجلد الثاني: منظورات مقارنة.

زوروا موقع سيفيكوس الإلكتروني:

www.civicus.org

ميرا ليفي تعمل مساعدة أبحاث في برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا.

بيانات النشر
نشرة إلكترونية- المجتمع المدني في غرب آسيا.

تحرير:
ميرا ليفي
جولين فيرهوفين

للاتصال:
جامعة أمستردام
قسم العلوم السياسية
Oudezijds Achterburgwal 237
1021 DL Amsterdam

هاتف: +31 (0)20 525 21 53
بريد إلكتروني:
west.asia.newsletter@uva.nl

إذا لم ترغب/ي في تلقي هذه النشرة، فما
عليك سوى إرسال رسالة إلكترونية فارغة
للعنوان التالي: west.asia.newsletter@
uva.nl وإدراج كلمة Unsubscribe في خانة
الموضوع.



UNIVERSITY OF AMSTERDAM

people
unlimited
HIVOS